بسبب القفزات التكنولوجية الكبيرة

«إندافا»: المؤسسات العالمية تسارع وتيرة تبني التقنيات الرقمية

كشفت إندافا، الشركة الرائدة بتوفير الجيل التالي من خدمات التكنولوجيا، عن نتائج دراسة بحثية جديدة أظهرت أن الشركات في مختلف أنحاء العالم باتت تستفيد من الدروس التي استخلصتها من جائحة «كوفيد – 19» لوضع استراتيجياتها الخاصة بالتبني المتواصل للخدمات الرقمية. وشملت الدراسة آراء نخبة من كبار قادة الأعمال وصناع القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، ودول الشمال الأوروبي، وأستراليا، وسنغافورة من الشركات العاملة في مجموعة واسعة من الصناعات.

توقعات باستمرار نهج التبني السريع للتقنيات الرقمية الذي تم اعتماده خلال فترة الجائحة

أشارت الغالبية العظمى من كبار الموظفين الذين شملهم الاستطلاع إلى أن الجائحة قد كشفت عن مشكلات جدية في مشهد التكنولوجيا الخاص بهم، وكان على 87 في المئة منهم التحرك بسرعة لتسريع جهود تبني التقنيات الرقمي، وأفاد 99 في المئة منهم بأنه كان هناك مجال لتحسين استعدادهم، ما يعني أنه كان عليهم اتباع نهج سريع للتكيُف مع الوضع الطبيعي الجديد الذي أفرزته الجائحة. وأثبت هذا نهج العمل وتسليم المهام ضمن مواعيد نهائية قصيرة لمواجهة التحديات الفورية فعاليته بشكل كبير. ونتيجةً لذلك، أشارت 84 في المئة من المؤسسات إلى تسارع جهود تبنيها للتقنيات الرقمي بما يصل إلى عشر سنوات بسبب القفزات التكنولوجية السريعة التي قاموا بها.

وبهذه المناسبة، قال جون كوتيريل، الرئيس التنفيذي لشركة إندافا: «أظهرت جائحة كوفيد-19 للشركات العالمية مدى الحاجة الحقيقية للتحلي بالمرونة والسرعة عند تصميم الاستراتيجيات الرقمية وتنفيذها، فقد تغيرت بيئات العمل بين عشية وضحاها، وتعين على الشركات العمل بسرعة للتكيف مع واقع التكنولوجيا الجديد وتسخيرها لحل المشكلات الناشئة. لقد أثبتت الجائحة مدى صحة وفائدة المسارعة لاعتماد التقنيات الرقمية، وبات من المهم جداً على الشركات مواكبة تطور التكنولوجيا لتتمكن من اتباع استراتيجيات التبني الرقمي الخاصة بها، ولتتمتع بالقدرة على التعامل مع المشكلات غير المتوقعة».

جون كوتيريل

الوضع الطبيعي الجديد يتمثل في تسريع وتيرة اعتماد التقنيات الرقمية في ظل ارتفاع الميزانيات والرغبة في التغيير

من المتوقع أن تتواصل جهود التبني السريع للتقنيات الرقمية، فقد أفادت 92 في المئة من الشركات التي شملها الاستطلاع بأنها قد زادت ميزانيتها المخصصة لتبني الرقمية، في حين أشارت 88 في المئة منها أنها اعتمدت برامج لتحسين للاستجابة لمكامن الضعف. كما عبر 95 في المئة عن رغبتهم بالاستثمار بشكل أكبر في مبادرات تطوير المهارات التي يحتاجونها لتطوير وتعزيز قدراتهم الرقمية. وحدد المشاركون في الدراسة أيضاً نهجهم الأمثل تجاه هذه التحسينات، حيث قدروا نسبة تسليم هذه التقنيات بواقع 70 في المئة على المدى القصير و30 في المئة على المدى الطويل. ويتوافق هذا التقدير بشكل تام مع جهود تسريع اعتماد التقنيات الرقمية التي تمتاز بالسرعة والمرونة، بدلاً من نهج التحول الرقمي التقليدي الذي يصعب توجيه بالشكل الأنسب للتعامل مع المشكلات.

وأضاف جون كوتيريل قائلاً: «باتت العديد من الشركات تدرك الآن فوائد اعتماد نهج سريع للتحول الرقمي وتستثمر الأموال لأجل ذلك. إن التحدي الأبرز أمام هذه الشركات يتمثل في إجراء تقيم ومراجعة واضحة للتأكد من اعتمادها لاستراتيجيات حقيقية للتحول والتطور الرقمي، كما يتعين عليها الاستفادة من التقنيات الحالية والبناء عليها، والاستعداد للتغيير والتطوير المستمر. وإن وضع المستخدم في صميم هذه الجهود سيكون أمراً رئيسياً لتلك الشركات التي تتطلع للحفاظ على تنافسيتها والقاء في مقدمة صناعاتها، كما يجب عليها مراعاة التغييرات لتحسين الخدمات والعروض، ومواصلة الابتكار بدلاً من السعي لاستبدالها».

التكامل الحذر للتقنيات الجديدة

أظهر الدراسة البحثية التي أجرتها شركة «إندافا» أيضاً أن المؤسسات تتطلع لمواكبة تطورات الأعمال في المستقبل، وترغب باعتماد أفضل التقنيات وتسخيرها لتطوير حلولها وخدماتها الحالية. كما حظيت جهود تطور التقنيات السحابية والذكاء الاصطناعي بأهمية كبيرة لدى الشركات التي شاركت في الدراسة، كما اتسمت المفاهيم الجديدة والفريدة مثل «الميتافرس» شعبية كبيرة أيضاً لدى المستطلعين.

«طاقة» تستكمل المراجعة الإستراتيجية لأعمالها في مجال النفط والغاز

استكملت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة ش.م.ع («طاقة»، «الشركة»)، إحدى أكبر شركات المرافق في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، المراجعة الإستراتيجية لأعمالها في مجال النفط والغاز والتي كان قد تم الإعلان عنها في سبتمبر 2021.

وقد تضمنت هذه المراجعة الإستراتيجية النظر في الخيارات المتاحة أمام «طاقة» لبيع بعض من أصولها في مجال النفط والغاز. وبعد استكمال المراجعة، تمّ التوصّل إلى قرار الإبقاء على محفظة مشاريع «طاقة» في مجال النفط والغاز، باستثناء أصولها المرتبطة بعمليات الاستكشاف والإنتاج في هولندا والتي لا تزال قيد المناقشة لغاية اليوم. وتتخذ المجموعة هذا القرار مع الأخذ بعين الاعتبار التغيّرات الاقتصادية الشاملة التي شهدتها دول العالم خلال الأشهر الـ 12 الماضية والتي من المتوقع أن تستمرّ خلال الفترة المقبلة، وذلك إلى جانب أسباب أخرى مرتبطة بالأصول بحدّ ذاتها.

في معرض تعليقه على هذا القرار، صرّح جاسم حسين ثابت، الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب في شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة)، قائلاً: «أجرينا مراجعة شاملة ومتعمّقة لمحفظة مشاريعنا في مجال النفط والغاز ومن ضمنها التواصل مع جهات متعددة في السوق للنظر في الخيارات المتاحة لنا لبيع أصولنا في هذا المجال. وبناءً عليه، خلصنا إلى قرار الإبقاء على معظم مشاريعنا المرتبطة بالنفط والغاز، لما تحققه هذه المشاريع من قيمة إضافية للمجموعة وأصحاب المصلحة على حدّ سواء. ويُعزى هذا القرار بشكل جزئي إلى المساهمة الملحوظة لأعمالنا في مجال النفط والغاز بنسبة تتخطّى 15 في المئة من إيرادات المجموعة وأرباحها المسجّلة في عام 2021، علماً أنّ مساهمتها تستمرّ لهذا العام أيضاً. أما قرار بيع أصولنا المرتبطة بالاستكشاف والإنتاج في هولندا، فيستند إلى طبيعة هذه الأصول ومساهمتها المحدودة نسبياً في أرباح المجموعة بشكلٍ عام.»

وأضاف قائلاً: «إننا نلتزم دوماً بتنفيذ إستراتيجيتنا الطموحة لنصبح شركة المرافق الرائدة منخفضة الكربون في إمارة أبوظبي وخارجها، ونواصل العمل على الارتقاء بجودة أعمالنا في قطاع المرافق وتوسيع نطاقها، في ظل تركيزنا بشكل أساسي على مصادر الطاقة المتجددة. وبذلك، نواصل سعينا الدؤوب لتحقيق أهدافنا المرتبطة بالحياد المناخي بحلول العام 2050.»

تجدر الإشارة إلى أنّ إستراتيجية «طاقة» للعام 2030 تتركز حول تطوير أعمالها الرئيسية في قطاع المرافق على الصعيدين المحلي والدولي. وانسجاماً مع هذه الإستراتيجية، تسعى مجموعة «طاقة» إلى زيادة قدرتها الإنتاجية لتوليد الكهرباء داخل الدولة من 18 إلى 30 جيجاواط، فضلاً عن إنتاج 15 جيجاواط إضافية على صعيد أعمالها الدولية. وتمتلك وتدير «طاقة» اليوم إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية ضمن موقع واحد في العالم، علماً أنها تعمل على إنشاء محطة أخرى ستكون ضعف حجم المحطة الحالية تقريباً وبتكلفة إنتاج تعد الأقل عالمياً. وبحلول العام 2030، سوف ترتكز محفظة توليد الكهرباء في المجموعة على مصادر الطاقة المتجددة بنسبة لا تقلّ عن 30 في المئة، أي بارتفاع ملحوظ من النسبة الحالية المتمثلة في 5 في المئة. وبالإضافة إلى ذلك، تطمح المجموعة بحلول العام 2030 إلى إنتاج ما يقارب 1.1 مليار جالون يومياً لتحلية المياه في أبوظبي، حيث ستسهم تقنية التناضح العكسي عالية الكفائة في تحلية ثلثي تلك الكمية.

وكانت «طاقة» قد وقّعت مؤخراً على اتفاقيات للاستحواذ على حصة مسيطرة من أصول «مصدر» في مجال الطاقة المتجددة، وذلك إلى جانب «مبادلة» و«أدنوك». وبعد استكمال الصفقة، تطمح «مصدر» بدعم من «طاقة» والشركات المساهمة الأخرى لتصبح إحدى أكبر شركات الطاقة المتجددة في العالم بقدرة إنتاجية تزيد عن 50 جيجاواط بحلول العام 2030. وسيمكن استثمار «طاقة» في «مصدر» تخطي الشركة لأهدافها المرتبطة بمصادر الطاقة المتجددة وزيادة قدرتها الإنتاجية الإجمالية بحلول العام 2030.

وتوافقاً مع الأنظمة والتشريعات السارية، سوف يتم الإعلان في الوقت المناسب عن نتيجة النقاشات المتعلقة بأصول الشركة الاستكشاف وإنتاج النفط والغاز في هولندا.

«برقان» يعلن الفائز بـ350 ألف دينار خلال السحب النصف سنوي لحساب كنز

في سعيه للارتقاء بتجربة العملاء المصرفية إلى مستوى جديد كليا مع مجموعة متنوعة من المزايا الحصرية والجوائز المميزة، أعلن بنك برقان عن اسم الفائز بجائزة السحب النصف سنوي لحساب كنز بقيمة 350،000 د.ك، بالإضافة إلى أسماء الفائزين بجائزة السحب الربع سنوي التي تبلغ 25،000 د.ك، وجوائز السحب الخاص بالفروع التي تبلغ قيمتها 5،000 د.ك لـ 14 فائز وجوائز السحب الشهري بقيمة 1،000 د.ك لـ 20 فائز.

تم إجراء السحب في المقر الرئيسي لبنك برقان بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة إلى جانب ممثلي البنك، وفاز مساعد ايمن مساعد القطان بجائزة السحب النصف السنوي والتي تبلغ 350،000 دينار كويتي، ولولوه نهابه خلف حماده بجائزة السحب الربع سنوي والتي تبلغ 25،000 دينار كويتي، إضافة إلى 34 رابحا في الجوائز الشهرية وسحوبات الفروع. لمعرفة جميع الفائزين يرجى زيارة www. burgan.com/kanzwinners

أو استخدام الكود أدناه للصفحة المخصصة لإعلان الفائزين في حساب كنز.

الدخول في السحبين السنوي والنصف سنوي متاح لجميع عملاء حساب كنز الذين يحافظون على رصيد أدنى قدره 200 د.ك لمدة شهر على الأقل قبل السحب. وللتأهل للسحب الربع سنوي، يجب الإبقاء على رصيد أدنى قدره 5،000 د.ك لمدة اسبوع على الأقل قبل السحب. كما يمكن للعملاء دخول السحب الشهري وسحب الفروع بإبقاء رصيدهم عند حد أدنى قدره 200 د.ك لمدة أسبوع قبل تاريخ السحب. وتزداد فرص العملاء في الفوز كلما زادت إيداعاتهم في الحساب.

وقد شمل السحب الخاص بالفروع التالية: الفرع الرئيسي، حولي، بيان، الأحمدي، الشويخ الصناعية، السلام، الجهراء، الفردوس، الرقة، الجهراء التجاري، خيطان، المطار، القصر والفحيحيل السكنية.

حساب كنز متاح لأي فرد ويمكن فتحه بالدينار الكويتي أو بالعملات الرئيسية (الدولار الأمريكي، اليورو والجنيه الإسترليني) بإيداع 200 دينار كويتي كحد أدنى.

«التجاري» يوفر خدماته المصرفية لعملائه خلال عطلة «الأضحى»

سعياً للتواصل الدائم مع عملائه لتقديم أفضل الخدمات المصرفية في كل الأوقات، أعلن البنك التجاري عن استمرار تقديم خدماته المصرفية للعملاء خلال العطلة من خلال فرع مطار الكويت الدولي T1) قاعة الوصول) على مدار الساعة بالإضافة الى فرع الأفنيوز من الساعة 10:00 صباحاً إلى الساعة 10:00 مساء طوال فترة العطلة ما عدا يوم الجمعة من الساعة 4:00 عصراً إلى الساعة 10:00 مساء.

وأعلن البنك أيضا عن استمرار تقديم خدماته على مدار الساعة عبر القنوات الإلكترونية و هي خدمة الفيديو المباشر عبر تطبيق البنك CBK mobile والموقع الإلكتروني .www cbk.com، إضافة إلى مركز خدمة العملاء والتواصل عبر خدمة الواتس اب على رقم 1-888225، الذي يستقبل اتصالات العملاء على مدار الساعة، ويقوم بالرد على استفساراتهم وتقديم الخدمات لهم في أسرع وقت من خلال فريق عمل مؤهل.

وبهذه المناسبة، يهنئ البنك التجاري الكويتي الجميع بحلول عيد الأضحى المبارك متمنياً لهم عطلة سعيدة، علماً أن البنك سوف يباشر أعماله يوم الخميس الموافق 14 يوليو 2022 على نطاق محدود بالفروع التالية: الفرع الرئيسي، فرع حولي شارع بيروت، فرع الجهراء، فرع القرين، فرع هدية، فرع جنوب الفحيحيل (حساب العامل والشركات)، وحدة العامل (فرع الدائري السادس) وفرع الفروانية، على أن يباشر أعماله بشكل معتاد يوم الأحد الموافق 17 يوليو 2022 وكل عام والجميع بخير.

سعياً لتحفيز جهود إزالة الكربون من المدن

«جيه إل إل» تكشف عن أبرز إنجازاتها المستدامة لتطوير القطاع العقاري

كشفت شركة جيه إل إل، شركة الخدمات المهنية الرائدة المتخصصة في خدمات استشارات العقارات وإدارة الاستثمار والتطوير، عن نتائج تقرير الاستدامة العالمي 2021 ، والذي يقدم تحديثات شاملة على التقدم المحرز ضمن عملياتها في المنطقة والعالم، وضمن سلسلة التوريد التجارية، وبالتعاون مع عملائها، سعياً لحفز جهود إزالة الكربون من المدن وضمان تطور القطاع العقاري بأسلوب مستدام.

وعلى الصعيد العالمي، تساهم البيئات العمرانية بنسبة 40 في المئة من إجمالي انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون المباشرة وغير المباشرة. في حين التزمت معظم المدن العالمية باشتراط أن تكون جميع المباني الجديدة صفرية الانبعاثات بحلول عام 2030 وأن تكون جميع المباني صفرية الانبعاثات بحلول عام 2050. ولكن، ستكون 80 في المئة من المباني القائمة حالياً حاضرة في عام 2050، وهو أمر يمثل تحدياً كبيراً لقطاع العقارات للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول ذاك الوقت.

وباعتبارها أول شركة عقارية حول العالم تضع هدف الانبعاثات الصفرية ويتم اعتماده من قبل مبادرة الأهداف القائمة على العلم، فإن تمهيد الطريق لتحقيق الاستدامة هو أحد المساعي الرئيسية لشركة «جي إل إل» لاستشراف مستقبل القطاع العقاري والوصول إلى عالم أفضل، ودعم استراتيجيتها لتحقيق النمو على المدى الطويل للمستقبل.

تيري ديلفو

وبما ينسجم مع مساعيها لدعم أهداف الانبعاثات الصفرية في المنطقة، التزمت «جي إل إل» بتحقيق انبعاثات صفرية بحلول عام 2040 من خلال الحد من الانبعاثات ضمن جميع مجالات عملياتها. ولذلك، وضعت الشركة خطة واضحة المعالم ومسارات محددة ضمن ثلاث نطاقات لتقييم تقدمها. كما تعهدت بأن تكون جميع مبانيها حيادية الكربون بحلول عام 2030، ما يتوج إنجازاً رئيسياً في رحلتها لتحقيق أرقى مستويات الاستدامة.

وفي هذا السياق، قال تيري ديلفو، الرئيس التنفيذي لشركة جيه إل إل الشرق الأوسط وأفريقيا: «يمثل تقريرنا السنوي العالمي للاستدامة دلالة على التزامنا المستمر بالتعاون مع العملاء والمجتمعات في المنطقة لتحقيق أهداف الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2040، من خلال الحد من الانبعاثات الكربونية ضمن جميع مجالات عملياتنا. وفي ضوء التقدم الذي أحرزناه حتى الآن لتحقيق أهدافنا الطموحة، نؤمن بأن استمرار علاقات التعاون الوثيقة والجهود المشتركة سيكون عنصراً حيوياً لضمان استدامة البيئات العمرانية للجميع».

أبرز نتائج تقرير الاستدامة العالمي 2021 شركة «جي إل إل»:

العمل المناخي لتعزيز استدامة القطاع العقاري

تسعى «جي إل إل» من خلال أهدافها المنوطة بالانبعاثات الصفرية لتقليص 95 في المئة من انبعاثات الكربون بحلول عام 2040. ونجحت الشركة بنهاية العام الماضي بتخفيض انبعاثات النطاقين 1 و2 بنسبة 17 في المئة مقارنة بعام 2018، وتسير الشركة على الطريق الصحيح لتحقيق هدف الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2030، ضمن المساحات المكتبية التي تشغلها وأسطول مركباتها.

نجحت الشركة بتجنب انبعاث 65301 طن متري من الكربون من خلال تقديم المشورة لعملائها حول مشاريع الطاقة المتجددة، في زيادة بمعدل ثلاثة أضعاف عن العام 2020.

علاوة على تركيزها على التغير المناخي، يولي برنامج «جي إل إلي» للاستدامة أهمية قصوى لتعزيز صحة وعافية الكوادر البشرية للشركة، من خلال المباني التي تديرها لعملائها والخدمات الأوسع التي تقدمها.

الحصول على 390 شهادة للمباني المستدامة للعملاء، أكثر بنسبة 30 في المئة من العام 2020.

45 في المئة من مكاتب «جي إل إل» حائزة على شهادة المباني المستدامة1، وهو تقدم لافت ضمن هدفها للوصول إلى 100 في المئة من المباني بحلول عام 2030.

يضع برنامج «جي إل إل» للاستدامة التنوع والمساواة والإدماج كأولويات قصوى، ويركز على تأسيس ثقافة ترسخ هذه القيم ضمن جميع مجالات الأعمال.

36 في المئة من أعلى مستويين للإدارة العليا من النساء، مع هدف بتحقيق 40٪ بحلول عام 2025.

دعم 33 من مجموعات موارد الأعمال لشبكة سيدات الأعمال حول العالم وإطلاق مجموعة الموارد العالمية «وومين ترانزفورمنيغ تيك» Women Transfor – ing Tech.

الاستمرار بتنمية مجموعات موارد الأعمال، بواقع 9 في الأمريكيتين، و8 في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، و7 في آسيا المحيط الهادئ (إضافة إلى 11 مجموعة عمل للتنوع والمساواة والإدماج للدول والمناطق)، والتي تساعد في دفع عجلة الأعمال من خلال تقديم فرص التطور المهني، والتدريب والتواصل للموظفين ذوي الخلفيات والتجارب والتطلعات والأهداف المشتركة.

تعزيز فرص التدريب العالمي لتمكين كل فرد من الوصول لكامل إمكاناته من خلال إطلاق منصة تعليمية جديدة تقدم وصولاً يسيراً إلى أكثر من 25 ألف دورة تدريبية مصممة حسب الطلب، مع زيادة الاستثمار في كل موظف بمعدل أربعة أضعاف مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 315 دولار لكل موظف.

إنفاق 1.97 مليار دولار مع عدد من الموردين، لتضاعف الشركة إنفاقها مقارنة بالعام السابق، وتضع هدفاً للوصول إلى 2.5 مليار دولار بحلول عام 2025.

التبرع بمبلغ 8.9 مليون دولار لقضايا خيرية، في زيادة نسبتها 15 في المئة مقارنة بعام 2020، ودعمت على إثر ذلك 919 مؤسسة، بزيادة بنسبة 40 في المئة مقارنة بعام 2020.